■■ الحلقة الخامسة والعشرون

... الغضب ثم الغضب ثم الغضب

.. حضر «إسماعيل هنية – رئيس الحكومة حماس المُقالة» إلى مصر ، ولأول مرة يقضى أربعة أيام فى القاهرة ، عقد خلالها عدة لقاءات مع كل من «محمد مرسي – الرئيس – فى ١٤ سبتمبر ٢٠١٢» و «محمد بديع – المُرشد – فى ١٥ سبتمبر» و «هشام قنديل – رئيس الوزراء – فى ١٨ سبتمبر»، لم يتوقف الكثيرون أمام تلك الزيارة ، فقد كانت الإنقسامات تضرب كافة أركان حركة حماس من الداخل ، وكانت الحركة تتعرض لخلافات داخلية مريرة والسبب هو ((الخلاف على الأموال ، والتناحر بينهم من أجل مزيداً من الدولارات ، ليس هذا فقط : بل بدأ الخلاف بين

القيادات حول حقيقة تبعية القرار داخل الحركة ، هل هم تابعون لـ «إيران» أم لـ«تركيا» أم «قطر»)) وإنقسمت الحركة لـ (٣) أقسام .. هى :

- (**القسم الأول**) : القيادات التى ترى ضرورة التعاون مع مصر ، وعدم خسارتها ، والإستناد - فى أوقات حدوث صدام مع إسرائيل وعمليات قصف لقطاع غزة - على الجيش المصرى وقوته وعلى دور مصر فى المنطقة .. ومن القيادات مؤيدة لهذا الرأى : إسماعيل هنية نفسه.

- (**القسم الثانى**) : القيادات التى ترى ضرورة توحيد القرارات مع الإخوان وقطر وتركيا والعمل على تحقيق الأهداف معاً لخدمة مصادر التمويل والحفاظ على حجم الأموال التى تحصل عليها الحركة .. ومن القيادات المؤيدة لهذا الرأى : خالد مشعل رئيس المكتب السياسي.

- (**القسم الثالث**) : القيادات التى ترى أن «إيران» هى الداعمة الأولى للحركة - تمويلاً وتسليحاً وتدريباً - ولابد من الخضوع لها وربط القرار الحمساوي بالقرار فى «طهران» .. ومن القيادات المؤيدة لهذا الرأى : محمود الزهار أحد كبار قادة الجناح العسكرى.

.. لذا جاء «هنية» إلى مصر ليحصل على دعم الاخوان لرأب الصدع مع كبار القيادات حتى تُسخر حماس كل جهودها لمساعدة الإخوان فى تثبيت حكمهم فى مصر ، فقامت جماعة الإخوان بتقديم دعم مالى كبير لحركة حماس لتوحيد صفوف القيادات وعدم زيادة الفجوة بينهم .... لكن هل هناك معلومة بخصوص حجم هذه الأموال ؟ فى هذا الشأن تحديداً : خرج «جهاد الحزيران - أحد أكبر قيادات حركة فتح» وقال نصاً (إن جماعة الاخوان دعمت حركة حماس بـ ١٠٠ مليون

دولار فى أول أربعة أشهر من حكم محمد مرسي ، وهذه الأموال كانت تنقل عبر الأنفاق من مصر إلى غزة).

--- فى هذا الوقت : كانت عمليات القبول تتم فى الكليات العسكرية ، فقام «محمد مرسي» شخصياً ومعه القيادى الإخوانى الدكتور سعد الكتاتنى رئيس مجلس الشعب المُنحل بطلب (حصة لجماعة الإخوان فى الكليات العسكرية) على اعتبار انهم فى السلطة ويحكمون البلاد ، ومن حقهم دخول أبناءهم وعناصر موالية لهم فى الكليات العسكرية ، لكن الفريق عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع رفض ذلك رفضاً قاطعاً وكانت دوافعه الآتى :

١- إن القوات المسلحة ملك للشعب المصرى كله وتؤتمر بأمره ، ولا يوجد بها تحزب أو تيارات فكرية أو دينية ولن يسمح الجيش بذلك من الإساس.

٢- لو حدث ذلك وتم الموافقة لحزب الإخوان - الحرية والعدالة - فى الحصول على حصة لقبول أعضاءه بالكليات العسكرية لكان ذلك مدعاة للموافقة لحزب الوفد وحزب التجمع وللحزب الناصرى وللحزب المصرى الديموقراطى وحزب الدستور بل لجميع الأحزاب المصرية - كان عددها فى هذا الوقت ٩٦ حزب - لإدخال عناصرهم والحصول على حصة لأعضاءهم فى الكليات العسكرية .. فى هذا الوقت سيُصبِح جيش مصر جيشاً مُتحزباً خاضع لرؤى الاحزاب ، وهو ما لم يسمح به الجيش.

... وقام «مرسي - بصفته رئيساً للجمهورية» و «الكتاتنى - بصفته رئيس مجلس الشعب المُنحل ورئيس حزب الحرية والعدالة» بترشيح إثنين من أقاربهما للدخول فى الكليات الحربية ، وخاض الإثنين الإختبارات ونجحا ودخلا الكلية الحربية .. (((تم إستبعادهما فيما بعد))).

-- كانت تحركات عديدة يقوم بها قيادات السلفية الجهادية وعدد من كبار

قيادات تنظيم الجهاد الأوائل من أجل تنفيذ ما صرح به قيادات كبرى فى الحرس الثورى الإيرانى من أنهم سيجعلون من سيناء خطتهم القادمة وسيسيطرون عليها إضافة إلى قيامهم بالبدء فى تأسيس حزب إسلامى ، وبالفعل تقدم «مجدى سالم - أحد القيادات الأوائل فى تنظيم الجهاد والمتهم فى قضية إغتيال الرئيس الراحل البطل أنور السادات» بأوراقه للجنة شئون الأحزاب لتأسيس حزب جديد أطلقوا عليه (الحزب الإسلامى)، وهو ما يُرسخ فكرة الإنقسام فى المجتمع .... كانت جميع قرارات وتصرفات ومخططات وسلوك جماعة الإخوان أثناء فترة حكمهم تدعوا للإنقسام داخل المجتمع والطائفية والعنصرية ، وقد وصلت حالة الإنقسام فى المجتمع لذروتها فى احتفالات مصر بالذكرى الـ (٣٩) لإنتصارات أكتوبر ١٩٧٣ ، ووصلت حالة الغضب لذروتها فى داخل الجيش .. لعدة إسباب منها :

١- مؤسسة الرئاسة هى التى أشرفت على إحتفالات اكتوبر وتم إستبعاد المؤسسة العسكرية.

٢- عدم دعوة كبار قادة الجيش الذين شاركوا فى الحرب ومنهم (المشير طنطاوى والفريق عنان).

٣- الفريق السيسي وزير الدفاع حضر الإحتفال وتم تجاهله تماماً ، وجلس وكأنه غريباً على الإحتفال لدرجة أنه لم يُسمح له بإلقاء كلمة تُعبّر عن دور الجيش فى تحقيق نصر أكتوبر.

٤- وهذا السبب هو الأهم والأخطر : أن «مرسي» إعترف فى كلمته فى احتفالات أكتوبر بأن قرارات (١٢ أغسطس) والخاصة بإستبعاد (المشير طنطاوى والفريق عنان) بأنها «خطوة لإستكمال أهداف الثورة» .

.. كان الغضب فى الجيش قد وصل لذروته ، وكان الإخوان عاقدون العزم على إبتلاع الوطن بما فيه ، وقرروا النيل من الجيش ، وفى (١٤ أكتوبر ٢٠١٢) أراد

«الإخوان ومرسي» أن يهينوا (طنطاوى وعنان) وكانت الخطة كالآتى ((تقوم عناصر من الإخوان بتقديم بلاغات للنائب العام ضدهما ، وفى نفس الوقت يقوم «مرسي» بالإتصال بـ (طنطاوى وعنان) وعرض عليهما الذهاب لأداء العمرة على نفقة مؤسسة الرئاسة ، ويسافرا وتقوم عناصر اخوانية بالتشهير بهما وإتهامهما بأنهما هربا خارج البلاد خوفاً من تقديمهما للمحاكمة)) وحدث ذلك بالفعل ، لكن «طنطاوى وعنان» أحهضا المخطط ورفضا عرض «مرسي» بالذهاب لأداء العمرة على نفقة مؤسسة الرئاسة وفضلا البقاء فى مصر ... وفى يوم (١٧ أغسطس ٢٠١٢) صدر بيان عن مصدر عسكرى رفيع المستوى أكد فيه : رفض القوات المسلحة لأى إساءة لقادة ورموز الجيش السابقين .

.. ليتراجع «مرسي» وجماعته عن مخططاتهم لكسر هيبة قيادات الجيش ويحضر مشروع تدريبى للجيش الثانى الميدانى فى سيناء ويقول أمام القيادات والضباط والجنود نصاً (لا أقبل أى إساءة لقيادات الجيش السابقين والحاليين واحترمهم واحترم دورهم).

---------- كانت جماعة الإخوان قد قررت إحراج الجيش والتمادى فى معاداته ، وخططوا لإدخال القوات المسلحة فى مطبات متتالية .. من الآخر أرادوا (جر شَكل الجيش) ، خاصة ما حدث فى (٢٣ أكتوبر ٢٠١٢) حينما جاء إلى مصر «حمد بن خليفه – أمير قطر» وإتفقا – مرسي وحمد – على قيام «حمد بن خليفه» بزيارة (غزة) والتذرع بأنها زيارة لمساندة غزة ، لكنها فى حقيقة الأمر زيارة لخدمة إسرائيل بزيادة الإنقسام الفلسطينى بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس ، ذهب «حمد بن خليفه» الى «مطار العريش» فى شمال سيناء بالتنسيق مع «محمد مرسي» ، ودخل (حمد) الى قطاع غزة وتكفل بدفع (٢٥٤) مليون دولار ضمن مشروع لإعمار غزة وإنشاء طرق وبنية تحتية وإقامة مدينة «حمد

الإسكانية» جنوب قطاع غـزة وإقامـة مستشـفى هنـاك ... وكانـت الصـدمة بعـد الكشف عن وجود إتفاق بين (الإخوان وقطر) على قيام «قطر» بشراء كافـة مـواد البناء وجميع الإحتياجات اللازمة لتنفيذ تعهداتها فى غزة من (مصر) بشرط : قيـام «خيرت الشاطر ومحمد مرسي» شخصياً بالإشراف على المشروع القطرى فى غزة وقيامهما بكافة الاعمال اللازمة لتسهيل المشـروع وقيامهمـا بـالتكليف بمتابعتـه وإتمام كافة التسهيلات للجانب القطرى داخل مصر !!

..... كان ذلك ضد (إتفاقية المعابر) التى تم توقيعهـا مـع كـل مـن «السـلطة الفلسطينية والاتحاد الاوروبي وإسرائيل وأمريكا» والتـى نصـت عـلى أن (معبـر رفح) خاص بالأفراد فقط ، ولا يجوز لمصر إدخـال أى مـواد بنـاء أى أغذيـة أو ماشابه ذلك من معبر رفح لوجود (٦) معابر اخرى تسيطر عليها اسرائيل خاصـة بجميع المعاملات التجارية .. لكن إسرائيل – فى مفاجأة غير متوقعة – لم تعتـرض ولم تبدى أى بوادر للقلق .. لماذا ؟